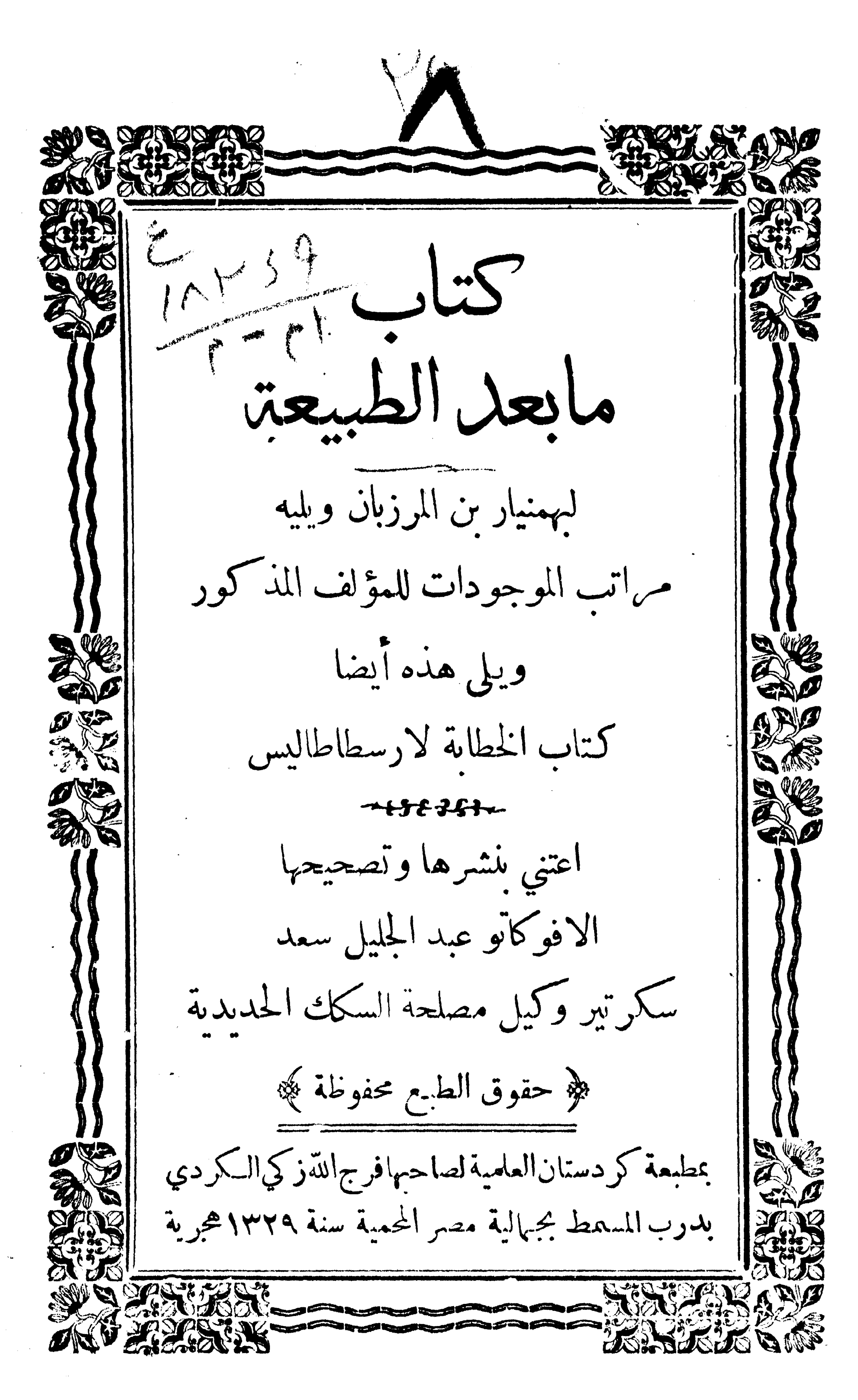


كتاب
مابعد الطبيعة

لبهمنيار بن المرزبان ويليه

مراتب الموجودات للمؤلف المذكور

ويلي هذه أيضا

كتاب الخطابة لارسطاطاليس

اعتني بنشرها وتصحيحها

الافوكاتو عبد الجليل سعد

سكرتير وكيل مصلحة السكك الحديدية

بمطبعة كردستان العلمية لصاحبها فرج الله زكي الكردي
بدرب المسمط بجمالية مصر المحمية سنة ١٣٢٩ هجرية



ما بعد الطبيعة

لبهمنيار ابن المرزبان

ويليه

مراتب الموجودات للمؤلف المذكور

ويلي هذه أيضا

كتاب الخطابة لارسطاطاليس

اعتنى بنشرها وتصحيحها

الافوكاتو عبد الجليل سعد

سكرتير وكيل مصلحة السكك الحديدية

بمطبعة كردستان العلمية لصاحبها فرج الله زكي الكردي
بدرب المسمط بجمالية مصر المحمية سنة ١٣٢٩ هجرية

﴿ الرسالة الاولى ﴾

في موضوع علم ما بعد الطبيعة لبهمنيار

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

الفصل الاول

موضوع العلم المعروف بما بعد الطبيعة الموجود بما هو موجود ومطالبه الامور التى تلحقه بما هو موجود من غير شرط و بعض هذه الامور له كالانواع مثل الجوهر والكم والكيف فان الموجود ينقسم اليها أولا و بعض هذه الامور له كالعوارض الخاصة مثل الواحد والكثير والقوة والفعل والكلي والجزئي والممكن والواجب وذلك انه ليس يحتاج الموجود فى قبول هذه الاعراض والاستعداد لها ان يتخصص طبيعياً أو تعليمياً والنظر فى المبادئ هو بحث عن لواحق هذا الموضوع لان الموجود كونه مبدأ غير مقوم له ولا ممتنع فيه بل هو بالقياس الى طبيعة الموجود امر عارض له ومن اللواحق الخاصة به لانه ليس شيء أعم من الموجود فيلحق به غيره لحوقا أوليا ولا أيضا يحتاج الموجود الى ان يصير طبيعياً أو تعليمياً أو شيئاً آخر حتى يعرض له ان يكون مبدأ ثم المبدأ ليس مبدأ للوجود كله فلو كان مبدأ للوجود كله لكان مبدأ لنفسه بل الوجود كله لا مبدأ له انما المبدأ للوجود المعلول

فالمبدأ هو مبدأ لبعض الوجود فلذلك يبحث عن السبب الاول الذي يفيض عنه كل وجود معلول بما هو وجود معلول وهو علم بأول الامور في الوجود وهو العلة الأولى وأول الامور فى العموم وهو الوجود والواحد

﴿ الفصل الثاني ﴾

أولى الاشياء بأن تكون متصورة لانفسها الاشياء العامة للامور كلها كالموجود والشئ والواحد وغيرها * معني الموجود ومعنى الشئ متصوران وهما معنيان فالموجود والمثبت والمحصل اسماء مترادفة على معني واحد ولا شك في ان معناها قد حصل في نفس المتأمل لها والشيء وما يقوم مقامه قد يدل به على معنى آخر في اللغات كلها فان لكل أمر حقيقة هو بها ما هو فللمثلث حقيقة انه مثلث وللبياض حقيقة أنه بياض وذلك هو الذى ربما سميناه الوجود الخاص ولم يرد به معنى الوجود الاثباتي فان لفظ الوجود يدل به أيضا على معان كثيرة منها الحقيقة التي عليها الشئ وكانه ما عليه يكون الوجود الخاص للشئ

﴿ الفصل الثالث ﴾

فنقول أن لكل شئ حقيقة خاصة هى ماهيته ومعلوم أن حقيقة كل شيء الخاصة به غير الوجود الذى يرادف الاثبات وذلك لانك اذا قلت حقيقة كذا موجودة اما في الاعيان أو فى النفس أو مطلقا

تعمهما جميعا كان لهــذا معنى محصل مفهوم ولو قلت أن حقيقة كذا حقيقة كذا وان حقيقة كذا حقيقة لكان حشوا من الكلام غــير مفيد ولو قلت أن حقيقة كذا شيء لكان أيضا قولا غــير مفيد ما يجهل وأقل افادة منــه أن تقول أن الحقيقة شيء الا أن تعنى بالشيء الموجود وكأنك قلت أن حقيقة كذا حقيقة موجودة فالشيء يراد به ماذكر ولا يفارق لزوم معنى الوجود اياه البتة بل معنى الموجود يلزمه دائما لان يكون اما موجوداً في الاعيان أوموجودا في الوهم والعقل فان لم يكن كذا لم يكن شيئا ولم يصح الخبر عنه

الفصل الرابع

تقول انه وان لم يكن الموجود جنسا مقولا بالتسوى على ما تحته فانه معني متفق فيه على التقديم والتأخير وأول مايكون يكون للماهية التي هي الجوهر ثم يكون لما بعده واذ هو معنى واحد على ما ذكرناه فتلحقــه عوارض تخصه كما بينا ولذلك له علم واحد يتكفل به كما أن لجميع ماهو صحيح علما واحدا

الفصل الخامس

انهم حدوا الممكن والواجب والممتنع بحدود أخذوا البعض منها من حد البعض فكان دورا ٭ وأولى الثلاثة بان يتصور أولا هو الواجب فان الواجب يدل على تأكيد الوجود والوجود أعرف من العدم لان

الوجود يعرف بذاته والعدم يعرف بوجه ما بالوجود * الواجب الوجود هو الموجود الذى متى فرض غير موجود لزم فيه محال والممكن الوجود هو الذى متي فرض غيرموجود وموجودا لم يلزم منه المحال والواجب الوجود هوالضرورى الوجودوالممكن الوجود هوالذى لا ضرورة فيه بوجه لافي وجوده ولا فى عدمه * الامور التي تدخل فى الوجود تحتمل في العقل الانقسام الي قسمين منها ما اذا اعتبر بذاته لم يجب وجوده وهذا هو فى حيز الامكان ومنها ما اذا اعتبر بذاته وجب وجوده فالواجب الوجود بذاته لاعلةله لانه ان كان له علة فى وجوده كان وجوده بها فلم يكن واجب الوجود بذاته والممكن الوجود باعتبار ذاته فوجوده وعدمه بعلة وذلك انه لايخلو اما يكون كل واحد من الوجود والعدم يحصل له عن غيره أو لاعن غيره فان كان عن غيره فالغير هو العلة وان كان لايحصل عن غيره فاما ان يكفى فيه ماهيته علي الافراد أو لايكفي فيه ماهيةفان كان يكفى ماهية لاى الامرين كان حتى يكون حاصلا فيكون ذلك الامر واجب الماهية لذاته وقدفرض غير واجب وان كان لايكفى فيه ماهية بل أمر يضاف اليها فهو علته

﴿ الفصل السادس ﴾

نقل معني المتقدم والمتأخر الذي حقيقته ان كل ما كان أقرب من مبدأ محدود من زمان أو مكان كان متقدما وكلما كان أبعد متأخرا الى

أن جعلوا نفس المعنى كالمبدأ المحدود فجعل الفاضل والسابق متقدما فيما كان له فيه ما ليس للآخر وأما الآخر فليس له ما لذاك الاول الذى جعل متقدما فان السابق فى باب ماله ماليس للتالى وما للتالي فيه فهو للسابق وزيادة ثم نقل ذلك الي مايكون هذا الاعتبار له بالقياس الى الوجود فجعلوا للشيء الذي يكون له الوجود أولا والا لم يكن الثاني والثاني لا يكون له الا وقد كان للاول وجوداً متقدماً على الآخر مثل الواحد والكثير فانه ليس من شرط الوجود للواحد أن تكون الكثرة موجودة ومن شرط الوجود للكثير أن يكون الواحد موجوداً وليس في هذا أن يفيد الوجود للكثرة بل انه يحتاج اليه حتى يفاد للكثرة وجود ماليس كثير الا منه ثم نقل بعد ذلك الى حصول الوجود من جهة أخرى فانه ان كان شيئان وليس وجود أحدهما من الآخر بل وجوده له من نفسه أو من شيء ثالث لكن وجود الثاني من هذا الاول فلزم الاول وجوب الوجود الذى ليس له من ذاته بل له من ذاته الامكان على تجويز أن يكون ذلك الاول مهما وجد لزم وجوده أن يكون علة لوجوب وجود هذا الثانى فان الاول يكون متقدما بالوجود على الثانى مثاله تحريك اليد المفتاح وان كانا معا في الزمان فاذا وجدت العلة وجب وجود المعلول فاذا وجود كل معلول واجب مع وجود علته ووجود علته واجب عنه وجود المعلول وهما معا فى الزمان أو الدهر أو غير ذلك ولكن ليسا معا بالقياس الي حصول الوجود

وذلك لان وجود ذلك لم يحصل من هذا فذلك له حصول وجود ليس من حصول وجود هـذا ولهذا حصول وجود هو من حصول وجود ذلك فذلك أقدم بالقياس الى حصول وجوده

﴿ الفصل السابع ﴾

كل ماليس موجوداً ولا له قوة على ان يوجـد فانه مستحيل الوجود والشيء الذى هو ممكن ان يكون فهو ممكن ان لا يكون والا كان واجبا ان يكون والممكن ان يكون لا يخلو اما ان يكون شيئاً اذا وجـد كان قائما بنفسه حتي يكون امكان وجوده يمكنه ان يكون قائما مجرداً أو يكون اذا كان موجوداً وجد فى غيره فان كان الممكن بمعنى انه يمكن ان يكون شيئا فان امكان وجوده أيضـاً في ذلك الغـير فيجب ان يكون ذلك الغير موجودا مع امكان وجوده وهو موضوعه وان كان اذا كان قائما بنفسه لافي غيره ولا من غيره بوجه من الوجوه ولا علاقة له مع مادة من المواد علاقـة مايقوم فيها أو يحتاج في أمر ما اليها فيكون امكان وجوده ان كان له سابقا عليه غير متعلق بمادة دون مادة ولا جوهر دون جوهر اذ ذلك الشيء لا علاقة له مع شيء فيكون امكان وجوده جوهراً لانه شيء موجود بذاته بالجملة وان لم يكن امكان وجوده حاصلا كان غير ممكن الوجود ممتنعاً واذ هو حاصـل موجود قائم بذاته كما فرض فهو موجود جوهرا واذ هو جوهر فـله

ماهية ليس بها من المضاف اذ كان الجوهر ليس بمضاف ، الذات بل يعرض له المضاف فيكون لهذا القائم بذاته وجود أكثر من امكان وجوده الذى هو به مضاف وكلامنا في نفس امكان وجوده وعلية حكمنا انه ليس في موضوع والآن فقد صار ايضا فى موضوع هذا خلف فاذن لا يجوز ان يكون لما يبقي قائما بنفسه لافي موضوع ولا من موضوع بوجه من الوجوه وجود بعد ما لم يكن حتى يكون امكانه سابقا عليه بل يجب ان يكون له علاقة ما مع الموضوع حتى يكون ذلك ، واما اذا كان الشيء الذي يوجد قائما بنفسه لكنه يوجد من شيء غيره أو مع وجود شيء غيره فان امكان وجوده يكون متعلقا بذلك الشيء لا على ان ذلك الشيء بالقوة هو ولا ان فيه قوة ان يوجد هو منطبعا فيه بل على ان يوجد معه أو عند حال له

﴿ الفصل الثامن ﴾

الممكن ان يوجد قد سبقه امكان وجوده أو أنه ممكن الوجود فلا يخلو امكان وجوده من ان يكون معنى معدوما أو معنى موجودا ومحال ان يكون معنى معدوما والا فلم يسبقه امكان وجوده فهو اذن معنى موجود وكل معنى موجود فاما قائم فى موضوع أو قائم لافي موضوع وكل ماهو قائم لافى موضوع فله وجود خاص لا يجب ان يكون به مضافا وامكان الوجود انما هو ماهو بالاضافة الى ماهو امكان

وجود له فليس امكان الوجود جوهر الا في موضوع فهو اذن فى موضوع وعارض لموضوع

﴿ الفصل التاسع ﴾

الفاعل الذي يفعل وجوداً مثـل نفسه فان المشهور أنه أولى وأقوي في الطبيعة التى يفيدها من غـيره وليس هـذا المشهور ببين ولا حق من كل وجـه ان يكون بما يفيده اولى من المستفيـد اذا كان المعنى في المعلول والعلة مستويا في الشدة والنقص الا أنه يكون للعلة بما هو علة التقدم الذاتى لامحاله فى ذلك المعني والتقدم الذى له في ذلك المعني غير موجود للثاني فيكون ذلك الاول اذا أخذ بحسب وجوده وأحواله التى له من جهة وجوده أقـدم من الآخر فيزول اذن مطلق المساواة لان المساواة تبقى فى الحد وهما من جهة ماهما ذلك الحد متساويان وليس أحـدهما علة ولا معلولا وأمامن جهة ان احـدها علة والآخر معلول فواضح ان اعتبار وجود ذلك الحد لاحـدهما أولى اذ كان له أولا من الثانى ولم يكن الثانى الا منه فظاهر من هـذا ان هذا المعني اذا كان نفس الوجود لم يمكن ان يتساويا فيه البتة اذ كان يمكن ان يساويه باعتبار الحد ويفضل عليه باعتبار استحقاق الوجود والآن فان استحقاق الوجود هو من جنس الحد بعينه اذ قد أخذ هذا المعنى من نفس الوجود فبين انه لايمكن ان يساويه اذ كان المعني نفس الوجود فمفيد وجود الشيء من حيث هو وجود أولى بالوجود من الشيء

﴿ الفصل العاشر ﴾

الفاعل والمبدأ الذى ليس منفعله مشاركا له في النوع ولا فى المادة وانما يشاركه بوجه ما في معنى الوجود ليس يمكن ان يعتبر فيه حال المعني الذى له الوجود لانهما ليسا يشتركان فيه فيبقى فيه حال اعتبار الوجود نفسه في سائر تلك المتساوية والزائدة على المبدأ الفاعل اذا رجع الى حال اعتبار الوجود فان المبدأ الفاعل غير مساو له لان وجوده بنفسه ووجود المنفعل من حيث ذلك الانفعال مستفاد منه ثم الوجود بما هو موجود لا يختلف فى الشدة والضعف ولا يقبل الاقل والانقص وانما يختلف في ثلثة أحكام وهى التقدم والتأخر والاستغناء والحاجة والوجوب والامكان فتصير العلة لهذه المعاني الثلاثة أولى بالوجود من المعلول فالعلة أحق من المعلول والوجود المطلق اذا جعل وجود شيء صار حقيقته فبين ان المبدأ المعطي للحقيقة المشارك فيها أولى بالحقيقة فاذا صح ان هاهنا مبدأ وهو المعطي لغيره الحقيقة صح انه الحق بذاته وصح ان العلم به هو العلم بالحق مطلقا

﴿ الفصل الحادى عشر ﴾

واجب الوجود لا يصح ان يكون له ماهية يلزمها وجوب الوجود فانه يلزم ان يكون ذلك الوجوب من الوجود يتعلق بتلك الماهية ولا يجب دونها فيكون معنى واجب الوجود من حيث هو واجب

الوجود يوجد بشيء ليس هو فيكون واجب الوجود ليس بواجب الوجود لان له سببا به يجب وهذا محال وليس هكذا حال الوجود المطلق غير مقيد بالوجود الصرف الذى يلحق الماهية فلا ضير لو قال قائل ان ذلك الوجود معلول الماهية من هذه الجهة أو شيء آخر وذلك لان الوجود يجوز ان يكون معلولا بالوجود المطلق الذي للذات وان لا يكون معلولا فبقى ان يكون واجب الوجود بالذات مطلقا متحققا من حيث هو واجب الوجود من دون تلك الماهية فلا ماهية لواجب الوجود غير ان واجب الوجود فى هذه هى الانية

﴿ الفصل الثاني عشر ﴾

كون النفس مستعدة لقبول المعقولات غير كونها مستعدة لان يحصل لها الكمال ولان يستكمل جوهرها * واستعدادها لقبول هذا الكمال هو فى المادة لانه حادث والحادث متعلق بالمادة والتجربة دلت على أن هذا الاستعداد هو حصول الآثار فى الخيال والوهم واما انها قابلة فلانها نفس وفى الحالة الاولى تسمى عقلا هيولانيا واذا استكملت تسمى عقلا بالفعل

﴿ تمت الرسالة ﴾

﴿ الرسالة الثانية ﴾

﴿ مراتب الوجودات لبهمنيار ﴾

{ بسم الله الرحمن الرحيم }

﴿ الفصل الاول ﴾

المفارقات أربع مراتب مختلفة الحقايق (ا) الموجود الذى لا سبب له وهو واحـد (ب) العقول الفعالة وهى كثيرة بالنوع (ج) النفوس السمائية وهى كثيرة بالنوع (د) النفوس الانسانية وهى كثيرة بالاشخاص * الصفات العامة لها وهى أربع (ا) أنها ليست باجسام وهو معنى سلبي ولا يوجب ان لا تختلف حقايقها لاشتراكها في هـذا السلب (ب) أنها لا تموت ولا تفسد والا وجب أن يكون فيها قوة الموت والفساد ولو جاز هذا لوجب أن تجتمع فيها قوة الوجود والفناء وفعلهما فكانت تكون موجودة ومعدومة معاً فبين أن البسائط اذا صارت بالفعل لم تبق فيها القوة والامكان بل انما يصح ذلك في المركبات التى لها امكانان فيبطل أحدهما عند كونها بالفعل ويبقى الآخر في المادة ثم لامتناع الفساد فى واجب الوجود بذاته بيان خاص وكذلك فى المادة الاولى بيان خاص آخر (ج) أنها تدرك ذواتها بعـد أن تعلم أن ادراكها لذواتها مختلف بالانواع فان ادراكها لذواتها هو نفس

وجوداتها ووجوداتها مختلفة والاول يدرك ذاته ولوازم ذاته لا محالة لانه أن لم يدرك لوازم ذاته لكان ادراكه لذاته ناقصا وادراكه للوازم ذاته هو ارادته (د) ان لكل منها سعادة فوق سعادة الملابسات للمادة على أنها أيضا في المفارقات مختلفة متفاوتة ثم لكل منها صفات خاصة مشروحة في الكتب (ه) انها حية بذواتها أى وجودها حياتها

﴿ الفصل الثاني ﴾

البرهان على اثبات هذه المفارقات * فمن هذه البراهين ما يتضمن اثبات مفارق ومنها ما يثبت أولا به أمر ثم ببرهان ثان نعلم أن ذلك الامر مفارق * البرهان على اثبات الموجود الذى لا سبب له وهذا يحتاج الى برهان آخر فى أنه مفارق * لما كانت الممكنات واجبا فيها أن تنتهى الى موجود لا سبب له والا كان يلزم اذا وضع طرفان وواسطه وكان يوضع الطرف الاخير معلولا والاول علة أن يكون الاول أيضا حكمه حكم الواسطة المحتاجة الى طرف ليس حكمه حكم الواسطة فما كان يصح وجود ما حكمه حكم الواسطة سواء كانت عدة الواسطة متناهية أو غير متناهية وجب أن يكون في الموجودات موجود لا سبب له وذلك بعد أن توضع العلل موجودة معا اذ المعلول لا يصح أن يوجد من دون العلة وان اتصل بوجوده فانه ان استغني بعد وجوده عن العلة صار واجب الوجود بذاته بعد أن كان ممكنا ومحتاجا الى

العلة والحدوث لا يفيد الوجود المعلول الواجبية بذاته فان الحدوث ايضا هذه صفته وبالجملة لا تأثير للفاعل في الحدوث أى فى سبق العدم أى في كون مثل هذا الوجود مسبوق العدم بل هذا له من ذاته وما له من ذاته فلا سبب له والبرهان على أنه مفارق برهانان (ا) لو كان جسما لكان له مادة وصورة فكانا سببين لوجوده ومالا سبب له لا يجب بسبب (ب) انه لو كان جسما لكانت له ماهية ولو كانت له ماهية للزم ثلاث محالات الاولى أن المعدوم كان يلزمه الوجود أى كان سببا لوجود ذاته الثانية أن الموجود الذى لا سبب له يكون من لوازم تلك الماهية فيكون معلولا صادراً عنها الثالثة أن وجوب الوجود يكون متعلقا بتلك الماهية قائماً فيها فكان وجوبه بها

﴿ الفصل الثالث اثبات العقول الفعالة ﴾

عليه خمسة براهين وتتضمن اثباتها ﴿الاول﴾ اللازم عن الاول يجب ان يكون احدى الذات لان الاول احدى الذات من كل جهة ومقتضي الواحد من كل جهة واحد ويجب ان يكون هذا الاحدى الذات امرا مفارقا وانما أقول من البراهين (ا) من المعلوم ان لاجسام والمفارقات كثيرة فلا يصح ان يكون الصادر عن الأول أولا صورة جسم أومادة وذلك لان الصورة الجسمية تفعل بواسطة المادة الموجودة فيها لان وجود الصور الجسمانية في المادة ولا يستغنى عنها

ومصدر فعل كل شئ وجوده فيكون مادة الجسم الاول علة لما بعدها من الصور والمواد والمفارقات ولكن ليس للمادة الا القبول (ب) الصورة الجسمية لا محالة تفعل بعد وجودها وتشخصها بالوضع ففعلها اذا وضعي ولو كانت سببا لوجود جسم آخر لكان وجب ن تكون أولا سببا لوجود مادته وصورته لكن ليس بين الصورة الجسمية و بينهما وضع فلا يصح ان تكون سببا لوجودهما فلايصح ان تكون سببا لما بعدهما أعنى الجسم والاستحالة فى كونها سببا للمفارق أظهر (ج) الجسم مؤلف من مادة وصورة ولا الصورة مستغنية فى وجودها عن المادة ولا المادة عن الصورة فلا بد من ثالث ليس بجسم وتؤدي هذه البراهين الي انه لو كان المعلول الاول غير مفارق لكانت الصورة الجسمية والمادة سببا لوجود الجسم والمفارق لكن هذا محال (الثاني) لو كان جسم فلكي سببا لوجود جسم محوى للزم ان يكون لعدم الخلا سبب والخلا محال وجوده والمحال لا سبب له فمعلوم من هذا ان لكل فلك مفارقا (الثالث) ان النفوس الانسانية مفارقة فعلتها يجب ان تكون مفارقة لان الجسم متأخر في درجة الوجود عن المفارقات فلو كانت صورة جسميته سببا لوجود مفارق لكانت تفيد وجوداً فوق وجودها وأتم من وجودها فكان وجود مثل النفس الانسانية بغير سبب والصورة الجسمية لا تفيد وجودا أكمل من وجود ذاتها وصور المفارق أكمل من وجود ذاتها (الرابع) النفوس الانسانية مخرجها من القوة الى الفعل فى

العلة والحدوث لا يفيد الوجود المعلول الواجبية بذاته فان الحدوث ايضا هذه صفته وبالجملة لا تأثير للفاعل في الحدوث أى فى سبق العدم أى في كون مثل هذا الوجود مسبوق العدم بل هذا له من ذاته وما له من ذاته فلا سبب له والبرهان على أنه مفارق برهانان (ا) لو كان جسما لكان له مادة وصورة فكانا سببين لوجوده ومالا سبب له لا يجب بسبب (ب) انه لو كان جسما لكانت له ماهية ولو كانت له ماهية للزم ثلاث محالات الاولى أن المعدوم كان يلزمه الوجود أى كان سببا لوجود ذاته الثانية أن الموجود الذى لا سبب له يكون من لوازم تلك الماهية فيكون معلولا صادراً عنها الثالثة أن وجوب الوجود يكون متعلقا بتلك الماهية قائماً فيها فكان وجوبه بها

﴿ الفصل الثالث اثبات العقول الفعالة ﴾

عليه خمسة براهين وتتضمن اثباتها ﴿الاول﴾ اللازم عن الاول يجب ان يكون احدى الذات لان الاول احدى الذات من كل جهة ومقتضي الواحد من كل جهة واحد ويجب ان يكون هذا الاحدى الذات امرا مفارقا وانما أقول من البراهين (ا) من المعلوم ان لاجسام والمفارقات كثيرة فلا يصح ان يكون الصادر عن الأول أولا صورة جسم أو مادة وذلك لان الصورة الجسمية تفعل بواسطة المادة الموجودة فيها لان وجود الصور الجسمانية في المادة ولا يستغنى عنها

ومصدر فعل كل شئ وجوده فيكون مادة الجسم الاول علة لما بعدها من الصور والمواد والمفارقات ولكن ليس للمادة الا القبول (ب) الصورة الجسمية لا محالة تفعل بعد وجودها وتشخصها بالوضع ففعلها اذا وضعي ولو كانت سببا لوجود جسم آخر لكان وجب ن تكون أولا سببا لوجود مادته وصورته لكن ليس بين الصورة الجسمية و بينهما وضع فلا يصح ان تكون سببا لوجودهما فلا يصح ان تكون سببا لما بعدهما أعنى الجسم والاستحالة فى كونها سببا للمفارق أظهر (ج) الجسم مؤلف من مادة وصورة ولا الصورة مستغنية فى وجودها عن المادة ولا المادة عن الصورة فلا بد من ثالث ليس بجسم وتؤدي هذه البراهين الي انه لو كان المعلول الاول غير مفارق لكانت الصورة الجسمية والمادة سببا لوجود الجسم والمفارق لكن هذا محال (الثاني) لو كان جسم فلكي سببا لوجود جسم محوى للزم ان يكون لعدم الخلا سبب والخلا محال وجوده والمحال لا سبب له فمعلوم من هذا ان لكل فلك مفارقا (الثالث) ان النفوس الانسانية مفارقة فعلتها يجب ان تكون مفارقة لان الجسم متاخر في درجة الوجود عن المفارقات فلو كانت صورة جسميته سببا لوجود مفارق لكانت تفيد وجوداً فوق وجودها وأتم من وجودها فكان وجود مثل النفس الانسانية بغير سبب والصورة الجسمية لا تفيد وجودا أكمل من وجود ذاتها وصور المفارق أكمل من وجود ذاتها (الرابع) النفوس الانسانية مخرجها من القوة الى الفعل فى

المعقولات عقل ببراهين (ا) الصورة المتخيلة والمحسوسـة والمتوهمة وبالجملة الاجسام بالقوة معقولة فلا بد من أمر يجردها ويصيرها معقولة فلو كان ذلك الامر أيضا بالقوة معقولا لتسلسل فينتهي لا محالة الي معقول بذاته (ب) الصور الجسمانيـة تفعل بوضعها ولا وضع لها الي نفوسنا فلا يصح ان تخرج عقولنا من القوة الي الفعل (ج) مكمل عقولنـا لا محـالة يكون أتم وجوداً منها والمعقولات هي التى تكملها فمفيدها عقل الفعل (الخامس) الحركة الدائمة لابد لهـا من محرك مفارق

﴿ الفصل الرابع ﴾

اثبات النفوس السمائيه بثلاثة براهين (ا) الحركة الطبيعية تصدر عنها عند حالة غير طبيعية فهى مؤدية الى حالة طبيعية أى سكون وذلك عند ارتفاع الحالة غير الطبيعية ولا يصح في الحركة المستديرة السكون (ب) الحركة الطبيعية تطلب أمرا تسكن عنده وذلك علي أقرب الطرق فهى اذن مستقيمة (ج) الطبيعة لا تقتضي مهروبا عنـه مطلوبا ولا تهرب عن مطلوبها والمستديرة بخلافها فهى اذن غـير طبيعية فهي نفسانية اختيارية ولانها تختار جريا فلا يصح ان تكون عقلا صرفا والا ما كان بعدم أجزاء الحركات وما كان يتعين حركة من دون أخرى فما كان يجب وجود مالا يتعين فكان لا يوجد حركة

﴿ البرهان على أنها مفارقة ﴾

(ا) مطلوبها لا يصح أن يكون معينا والا كان يسكن عند موافاته فهو اذن كلى فهو اذن عقلى (ب) مطلوبها لا يصح أن يكون حسيا ولا من باب الشهوة والغضب والا كانت تسكن عند اصابته

﴿ الفصل الخامس ﴾

﴿ البرهان على اثبات النفوس الانسانية ﴾

الاجسام الحية يصدر عنها أفعال لا تصدر عن سائر الاجسام وهو لامر غير جسمى ولان الجسم المطلق لا وجود له فهذا الامر مقوم له فهو جوهر وليس سبيل هذه الاجسام سبيل المعاجين لان لها خصوصية وجود اذ لها نمو واغتذاء وادراك وحركة من تلقائها

﴿ البرهان على أنها مفارقة ﴾

(ا) أنها تدرك المعقولات والمعقولات معاني مجردة عما سواها كالبياض لا كالابيض وكل مدرك فانه يحصل في المدرك وكل ما يحصل في جسم فانه يؤثر فيه مالا بد للجسم في وجوده منه مثل الشكل والوضع والمقدار فلو حصل معقول في جسم لكان يحصل له مقدار وشكل ووضع فكان يخرج عن أن يكون معقولا (ب) انها تشعر بذاتها ولو كانت موجودة في آلة لكانت لا تدرك ذاتها من دون أن

تدرك معها آلتها فكانت بينها و بين ذاتهـا وآلتها آلة وكان يتسلسل بل كل ما يدرك ذاته فذاته له وكل موجود في آلة فذاته لغـير ذاته (ج) أنها تدرك الاضداد معا بحيث يمنع أن توجد على ذلك الوجه في المـادة (د) وهو اقناعي أن المعقولات القوية لا تضعفها (ه) وهو اقناعي أن العقل قد يقوى بعد الشيخوخة واذا كانت مفارقة لم يجب أن تفسد بفساد المادة الموجبة لحدوثها المكثرة لعدتها المعينة لوجود نفس دون أخرى مثلها

﴿ البرهان على ان لها سعادة بعد المفارقة من جنس سعادة المفارقات وان اتمها مايكون للنفوس الفاضلة ﴾

فقد عرفت أنها بسيطة وانه يجب اذا وجب لها ما كان في قوتها ان تقبله من الـكمالات ان لا يزول عنها بمـا بان فى البرهان المتقدم من ان البسيط اذا خرج الي الفعل لم يبق فيه الامكان وهذا الكمال هو العقل بالفعل أعني الاستعداد التام للاتصال بالمفارق الباقي الثابت فهى تتصل بها بعد المفارقة والعقل الهيولانى وان كان قدسيا فانه مستعد لان يصير عقلا بالفعل والعقل بالفعل أتم منه واذا كان العقل الهيولانى قـد يتصل بالمفارق من دون تعـلم منه أعني من دون استعمال فكر أو خيال فلأن يتصل به العقل بالفعل بعد المفارقة أوجب وأولي

و بالجملة لا بد للنفس فى ان يحصل لها العقل بالفعل من البدن فان
العقل بالملكة يستفاد بالبدن لا محالة وكثير من الاوساط
يقتنص من الرصد و بالحس والذي يختص بهذا
المكان انه لو كان العقل الهيولاني باقيا
مع العقل بالفعل لكانت النفس
بشيء واحد عالمة
وجاهلة معا

تمت الرسالة

*

كتاب الخطابة

﴿ لارسطاطاليس من قلم أبي الوليد بن رشد ﴾

ان صناعة الخطابة تناسب صناعة الجدل وذلك ان كليهما يؤمان غاية واحدة وهي مخاطبة الغير وكل من تكلم في هذه الصناعة ممن تقدمنا فلم يتكلم في شئ يجري من هـذه الصناعة مجرى الجزء الضرورى والامر الذى هو أحرى ان يكون صناعيا وتلك هي الامور التي توقع التصديق الخطبي وبخاصة المقاييس التى تسمي فى هذه الصناعة الضمائر وهى عمود التصديق الـكائن في هذه الصناعة فلو كان انما يوجد من أجزاء الخطابة الشئ الذى هو موجود الآن منها فى بعض المدن لما كان لما تكلم هؤلاء فيه من الخطابة جدوى ولا منفعة* ورأى من رأى ان استعمال جميع الاشياء التى يراد تثبيتها بطريق الخطابة هو الصواب*وقد يجب ان تكون السنن هي التى تحدد أن الامر جور أو عدل وتفوض ان الامر وجد من هذا الشخص أو لم يوجد الى الحكام*و بالجملة فتفوض اليهم الامور اليسيرة وذلك لشيئين أما أولا

فانه قلما يوجد حاكم يقدر ان يميز الامور على كنهها فيضع ان هذا الامر جور وهذا عدل الا فى الاقل من الزمان وأكثر الحكام الموجودين في المدن فى أكثر الزمان ليس لهم هذه القدرة * وأما ثانيا فلأن الوقوف على ان الشيء عدل أو جور يحتاج واضع السنن فيه الى زمان طويل وذلك لا يمكن في الزمان اليسير الذى يقع فيه التناظر في الشيء بين يدي الحكام * واذا كان الامر كذلك فمعلوم ان هؤلاء الذين تكلموا في الاشياء التي من خارج أعنى في صدور الخطب وفى الاقتصاص وفى الانفعالات ومايجرى هذا المجرى لم يتكلموا فى شيء يجرى من الخطابة مجرى الجزء وانما تكلموا في أشياء تجرى مجرى اللواحق ومن أجل انه معلوم ان الاشياء المنسوبة الى هذه الصناعة انما يقصد بها التصديق والاعتراف من المخاطب بالشيء الذى فيه الدعوى وللخطابة منفعتان (أحداهما) ان بها يحث المدنيين على الاعمال الفاضلة (والثانية) انه ليس كل صنف من أصناف الناس ينبغي ان يستعمل معهم البرهان في الاشياء النظرية التي يراد منهم اعتقادها وليس واجبا ان نرى انه قبيح بالانسان ان يعجز عن ان يضر بيديه ولا نري انه قبيح ان يعجز عن ان يضر بلسانه الذى المضرة به مضرة خاصة بالانسان * فهذه الصناعة التى ذكرنا منافعها والخطابة هى قوة تتكلف الاقناع الممكن فى كل واحد من الاشياء المفردة وليس كما ظن الذين ذكرنا أنهم تكلموا فى الخطابة ان الفضيلة والاناة انما هى نافعة في

باب الانفعال فقط * ومقدمات القياسات الخطبية قد تكون ضرورية وذلك فى الاقل وتكون ممكنة وذلك في الاكثروكما يوجد الاستقراء والقياس في صناعة الجدل والبرهان كذلك يوجد المثال فى الخطابة وقد يجب ان يفعل هاهنا في هذه الاشياء مثل ما فعل فى كتاب الجدل وكلما كان القول أكثر عموما كان أكثر موءاتاة وتأتيا لان يستعمل فى أشياء كثيرة وكلما كان أقل عموما كان أحرى ان يكون جزءا من صناعة مخصوصة * ولما كانت هذه الصناعة قياسية فمعلوم انه يجب ان تكون فيها مقدمات من الضرورة الداعية لهذه الاشياء ومقدار الحاجة اليها يقف الخطيب على مايحتاج ان يشير به فى واحد واحد من هذه الاشياء واجناس القول الخطبى ثلاثة مشوري ومشاجرى وتثبيتى وغاية الاول النافع والضار * وغاية الثاني الجور والعدل * وغاية الثالث الفضيلة والرذيلة والامور التي يشير بها الخطيب * منها ما يشير به على أهل مدينة بأسرهم * ومنها مايشير به على واحد من أهل تلك المدينة أو جماعة * فأما الاشياء التي تكون فيها المشورة فى الامور العظام من أمور المدن فهى قريبة من ان تكون خمسة (أحدها) الاشارة بالعدة المدخرة من الاموال للمدينة (والثاني) الاشارة بالحرب أو السلم (الثالث) الاشارة بحفظ البلد مما يرد عليه من خارج (والرابع) الاشارة بما يدخل فى البلد ويخرج عنه (والخامس) الاشارة بالتزام السنن * والذى يشير بالعدة يحتاج ان يعرف ثلاثة أمور (أحدها) غلات المدنية ماهي كيما ان نقص من الفاضل منها للعدة شئ

مشار بالزيادة فيها (والثاني) ان يعرف نفقات أهل المدينة كلها (والثالث) ان يعرف أصناف الناس الذين فى المدينة فان كان فيها انسان بطال أوعاطل اشار بتنحيته من البلد وان كان هنالك عظيم من النفقات في غير الجميل أو غير الضرورى اشار باخذ ذلك الفضل من المال منه فانه ليس يكون الغناء بالزيادة فى المال بل و بالنقصان من النفقة وأما المشير بالحرب أو السلم فانه يحتاج ان يعرف قوة من يحارب ومقدار الامر الذى ينال بالمحار به وحال المدينة في وثاقها وحصانتها وضعف أهلها وقوتهم وان يعرف شيئا من الحروب المتقدمة ليصف لهم كيف يحار بوا ان أشار عليهم بالحرب أو يعرفهم بما في الحرب من مكروه ان اشار بترك الحرب * وقد يحتاج أن يعرف ليس حال أهل مدينة فقط بل وحال من فى تخومه وثغوره أعني كيف حالهم في هذه الاشياء وحالهم مع عدوهم في الظفر به والعجز عنه فانه يأخذ من ههنا مقدمات نافعة فى الاشارة عليهم بالحرب أو السلم و يحتاج مع هذا أن يعرف الحروب الجميلة من الحروب الجائرة وان يعلم حال الاجناد هل هم متشابهون في القوة والشجاعة والراى واجادة ما فوض الى صنف صنف منهم من القيام بجزء جزء من اجزاء الحرب أعني أن يكونوا فى ذلك متشابهين فانه ربما كثروا وتناسلوا حتى يكون فيهم من لا يصلح للحرب أو للجزء من الحرب الذى فوض اليه القيام به * وقد ينبغى مع ذلك أن يكون ناظرا ليس فيما أفضت اليه محاربتهم فقط بل وفيما أفضت اليه حروب سائر الناس من المتقدمين

المشابهين لهم فان الشبيه يحكم منه على الشبيه أعنى انه ان كان أفضت الحروب الشبيهة بحربهم الى مكروه أن يشير بالسلم وان كانت أفضت الى الظفر أن يشير بالحرب * وأما حفظ البلاد فانه يحتاج المشير بالحفظ أن يعرف كيف تحفظ البلاد وما مقدار الحفظ المحتاج اليه فى طارئ طارئ وكم أنواع الحفظ * ويعرف مع هذا المواضع التي يكون حفظها بالرجال وهى التي تسمى بالمسالح فان كان الحفظ لتلك المواضع قليلا زاد فيهم وان كان فيهم من لا يصلح للحفظ نحاه كمن ليس يقصد قصد المحاماة عن المدينة بل يقصد قصد نفسه وينبغى له أن يحفظ أكثر من تلك المواضع الخفية أعنى التى المنفعة بحفظها أكثر فمن عرف هذا فقد يمكنه أن يشير بالحفظ وأن يكون خبيرا بالبلاد التي يشير بحفظها * وأما الاشارة بالقوت وسائر الاشياء الضرورية التي تحتاجها المدينة فانه يحتاج المشير فيه أن يعرف مقدارها وكم يكفى المدينة منها وكم الحاضر الموجود في المدينة من ذلك وهل أدخل الكافي من ذلك في المدينة واحرز أم لم يدخل * وما الاشياء التى ينبغى أن تخرج من المدينة وهو الفاضل عن أهل المدينة * وما الاشياء التي ينبغي أن تدخل وهو ما قصر عن الضرورى لتكون مشورته وما يعهد به على حسب ذلك فانه قد يحتاج المرء أن يحفظ أهل مدينته لامرين (أحدهما) لمكان ذوي الفضائل (والثاني) لمكان ذوي المال الذين هم من أجل ذوى الفضائل * والحافظ للمدن يحتاج بالجملة أن يكون عارفا بجميع هذه الانواع

الخمسة * وأما النظر في وضع السنن والاشارة بها فليس بيسير في أمر المدن فان المدن انما تسلم ويلتئم وجودها بالسنن وليس يؤول الامر في هذه السياسة أعني سياسة الحرية الى سياسة الاخساء من قبل استرخاء السنن ولينها وان كان ذلك هو الاكثر بل ومن قبل الافراط فان كثيرا من الاشياء اذا أفرطت بطل وجودها كما يبطل وجودها من قبل الضعف والتقصير * ومثال ذلك ان الفطس اذا أفرط وتفاقم كان قريبا من ان يظن انه ليس هنالك انف واذا كان غير مفرط قرب من الاعتدال ويحتاج مع ذلك ان يعرف السنن التي وضعها كثير من الناس فانتفعوا بها * فهذه هي الامور العظمى التى بها يشير المشيرون على أهل المدن والذين تكلموا فى هذه الصناعة فلم يتكلموا من هذه الاشياء الا فيما يجرى مجري الامور الكلية مثل انهم قالوا ينبغى للخطيب ان يعظم الشئ الصغير اذا أراد تفخيمه ويصغر الشئ الكبير اذا اراد تهوينه وينبغى له ان لا يأذن في الاشياء التى تفسد صلاح الحال وفي الاشياء التي تعوق عن صلاح الحال أو تتجاوز صلاح الحال الى ضده ولم يقولوا ماهى الاشياء التى بها يعظم الشئ أو يصغر ولا ماهى الاشياء التى توجب انتلال صلاح الحال أو تعوقه أو تتجاوزه الى ضده * فاما صلاح الحال فهو حسن الفعل مع فضيلة وطول من العمر وحياة لذيذة مع السلامة والسعة في المال مع حرية بشرط ان يكون الانسان متمتعا أى ملتذا لا حافظا للمال فقط أو منميا * ومن الامور النافعة فى اليسار والفاعلة

له الاشجار المثمرة والغلات من كل شيء * واللذيذ من هذه هو ما ينبت بغير تعب ولا نفقة * واما فضيلة الجسد فالصحة وذلك ان يكونوا عاريين من الاسقام البتة وان يستعملوا أبدانهم لان من لا يستعمل صحته فليس تغبط نفسه بالصحة * واما الحسن فانه مختلف باختلاف اصناف الانسان فحسن الغلمان وجمالهم هو ان تكون أبدانهم وخلقهم بهيئة يعسر بها قبولهم الآلام والانفعال ولذلك كان الناس يرون فيمن كان مهيئا نحو الخمس المزاولات انه جميل لانه مهيأ بها نحو الخفة والغلبة واما البطش فانه قوة يحرك المرء بها غيره كيف شاء * واما فضيلة الضخامة فهو ان يفوت كثيرا من الناس ويجاوزهم في الطول والعرض والعمق وتكون مع ضخامته حركاته غير متكلفة لجودة هذه الفضيلة * واما الهيئة التي تسمي بالجهادية فانها مركبة من الضخامة والجلد والخفة * واما الشيخوخة الصالحة فانها دوام الكبر مع البراءة من الحزن * وأما كثرة الخلة وصلاح حال الانسان بالاخوان فذلك أيضا غير خفي * واما صلاح الجد فهو ان يكون الاتفاق لانسان ماعلة لوجود الخير له والفضائل وان كانت غايات فهي أيضا خيرات في أنفسها ونافعة في الخير وقد ينبغي ان نخبر عن كل واحد من هذه وكيف هي خير في أنفسها وكيف هي فاعلة للخير ومن النافعات بذاتها الملكات الطبيعية التي يكون الانسان بها مستعدا لاشياء حسنة مثل الذكاء والحفظ والتعلم وخفة الحركات والعلوم والصنائع والسير المحموده * فهذه هي الخيرات التي يعترف بها ويجتمع على انها

خيرات ونافعات * ومن الاصطناعات النافعة والافعال التى يعظم قدرها عند المسطنع اليهم ان يختار الانسان انسانا عظيم القـدر من جنس مامن الناس له أيضا عدو عظيم القدر في جنس آخر من الناس فيفعل بعدوّ ذلك الانسان الشر و باصدقائه الخير مثل ماعرض لا وميروش مع اليونانين وأعدائهم فانه قصد الى عظيم من عظماء اليونانيين في القديم فخصه بالمدح وأصدقائه من اليونانيين وخص عدوا له عظيما بالهجو هو وقومه المعادين اليونانيين في حروب وقعت بينهما فكان رب النعمة العظيمة بذلك عند اليونانيين وعظموه كل التعظيم حتى اعتقدوا فيه انه كان رجلا الهياً وانه كان المعلم الاول لجميع اليونانيين فمن هذه الوجوه يأخذ الخطيب المقدمات التي منها يقنع أن الشيء نافع أو غير نافع وتستبين ان الشيء الذي هو مبدأ ليس يلزم ان يكون أعظم من الشيء الذى هو له مبدأ وذلك ان الارادة مبتدأ الخير وفعل الخير أعظم من ارادة الخير والذي يحكم به الكل من الجمهور أو الاكثر أو ذوى الالباب والاخيار الصالحين انه خير وأفضل فهو أفضل باطلاق وفى نفسه اذا كان حكمهم في الاشياء بحسب فطرهم وكانوا ذوى لب لا بحسب ما استفادوه من الآراء من خارج وما اختاره الكل آثر مما لايختاره الكل من الجمهور وما اختاره أيضا كثير من الناس آثر ممايختاره القليل من الناس وما اختاره أيضا الحكام الاول أعنى الذين لا يأخذون الاحكام من غيرهم الشراع أفضل مما لم يختاروه * والفضلاء الابرار الذين جرت العادة ان

له الاشجار المثمرة والغلات من كل شيء * واللذيذ من هذه هو ما ينبني بغير تعب ولا نفقة * واما فضيلة الجسد فالصحة وذلك ان يكونوا عاريين من الاسقام البتة وان يستعملوا أبدانهم لان من لا يستعمل صحته فليس تغبط نفسه بالصحة * واما الحسن فانه مختلف باختلاف اصناف الانسان فحسن الغلمان وجمالهم هو ان تكون أبدانهم وخلقهم بهيئة يعسر بها قبولهم الآلام والانفعال ولذلك كان الناس يرون فيمن كان مهيئا نحو الخمس المزاولات انه جميل لانه مهيأ بها نحو الخفة والغلبة واما البطش فانه قوة يحرك المرء بها غيره كيف شاء * واما فضيلة الضخامة فهو ان يفوت كثيرا من الناس ويجاوزهم في الطول والعرض والعمق وتكون مع ضخامته حركاته غير متكلفة لجودة هذه الفضيلة * واما الهيئة التي تسمي بالجهادية فانها مركبة من الضخامة والجلد والخفة * واما الشيخوخة الصالحة فانها دوام الكبر مع البراءة من الحزن * وأما كثرة الخلة وصلاح حال الانسان بالاخوان فذلك أيضا غير خفي * واما صلاح الجد فهو ان يكون الاتفاق لانسان ماعلة لوجود الخير له والفضائل وان كانت غايات فهي أيضا خيرات في أنفسها ونافعة في الخير وقد ينبغي ان نخبر عن كل واحد من هذه وكيف هي خير في أنفسها وكيف هي فاعلة للخير ومن النافعات بذاتها الملكات الطبيعية التي يكون الانسان بها مستعدا لاشياء حسنة مثل الذكاء والحفظ والتعلم وخفة الحركات والعلوم والصنائع والسير المحموده * فهذه هي الخيرات التي يعترف بها ويجتمع على انها

خيرات ونافعات * ومن الاصطناعات النافعة والافعال التى يعظم قدرها عند المسطنع اليهم ان يختار الانسان انسانا عظيم القدر من جنس ما من الناس له أيضا عدو عظيم القدر في جنس آخر من الناس فيفعل بعدوّ ذلك الانسان الشر و باصدقائه الخير مثل ماعرض لا وميروش مع اليونانيين وأعدائهم فانه قصد الى عظيم من عظماء اليونانيين في القديم فخصه بالمدح وأصدقائه من اليونانيين وخص عدوا له عظيما بالهجو هو وقومه المعادين اليونانيين في حروب وقعت بينهما فكان رب النعمة العظيمة بذلك عند اليونانيين وعظموه كل التعظيم حتى اعتقدوا فيه انه كان رجلا الهيا وانه كان المعلم الاول لجميع اليونانيين فمن هذه الوجوه يأخذ الخطيب المقدمات التي منها يقنع أن الشيء نافع أو خير نافع وتستبين ان الشيء الذي هو مبدأ ليس يلزم ان يكون أعظم من الشيء الذى هو له مبدأ وذلك ان الارادة مبتدأ الخير وفعل الخير أعظم من ارادة الخير والذي يحكم به الكل من الجمهور أو الاكثر أو ذوى الالباب والاخيار الصالحين انه خير وأفضل فهو أفضل باطلاق وفى نفسه اذا كان حكمهم في الاشياء بحسب فطرهم و كانوا ذوى لب لا بحسب ما استفادوه من الآراء من خارج وما اختاره الكل آثر مما لا يختاره الكل من الجمهور وما اختاره أيضا كثير من الناس آثر مما يختاره القليل من الناس وما اختاره أيضا الحكام الاول أعنى الذين لا يأخذون الاحكام من غيرهم وهم الشراع أفضل مما لم يختاروه * والفضلاء الابرار الذين جرت العادة ان

يأخذ عنهم الجميع أو الاكثر فحكمهم أفضل ومن الصنف المقبول القول من الناس جدا جدا الصنف الذين كراماتهم أعظم لان الكرامة لما كانت مكافأة الفضيلة كان المرأ كلما عظمت كرامته ظن به أنه قد عظمت فضيلته والصنف من الناس الذين نالتهم المضرة العظيمة والشقاء الكبير لمكان الفضائل هم أيضا مقبولوا القول جدا جدا بمنزلة سقراط وغيره * وقسمة الشيء الى جزئياته يخيل في الشيء أنه أعظم ولذلك لما أراد أو ميروش الشاعر ان يعظم الشر الذى لحق المدينة أخذ بدله جزئياته فذكر قتل الاولاد والنوح عليهم وحرق المدينة الخ * وكذلك الترتيب قد يخيل في الشيء انه أعظم وهو عكس هذا * ولما كانت الاشياء الاعسر وجودا في نفسها والاقل وجودا يظن بها انها أفضل كانت الاشياء الكثيرة الوجود في نفسها والسهلة الوجود قد ترى عظيمة اذا وجدت في المواضع التى يقل وجودها أوفى الازمنة التي يقل وجودها فيها أيضا او فى الاسنان من الناس التي يقل وجودها فيها * وحد الاشياء التي يتعمد بها المدح انها التي اذا فعلت بجهل أو بغلط لم تمدح أصلا والتى يتعمد بها الحقيقة هى الاشياء التى كيف مافعلت فقد حصلت على التمام ولذلك كان حسن قبول الشيء الجميل آثر من فعل الشيء الجميل وما أوثر فعله لنفسه وان لم يعلم به أحد آثر مما لا يختار الا من من جهة ما يعلم كالحال في الصحة والجمال والنافعة فى أشياء كثيرة فهي أنفع والكلام في هذه الاشياء كلها ههنا ليس هو على جهة التصحيح

وانما الكلام فيها بالقدر الذي يحتاج الخطيب من ذلك وهذه هي الاشياء التي يثبت بها أن الشئ أنفع أو أضر * وأما الاشياء التى يكون بها الاذن والمنع فقد قيل فيها قبل هذا بما فيه كفاية لكن أهم وأعظم ما فيها هو القول في الاشياء التى بها يقدر على جودة الاقناع في السنن والاشارة بالسنن التى لا يوجد أنفع منها وذلك يتأتى بمعرفة أنواع السياسات والاخلاق * والسياسات بالجملة أربع * السياسة الجماعية * وسياسة الخسة * وسياسة التسلط * وسياسة الوحدانية وهي الكرامية * فاما الجماعية فهى التى تكون الرياسة فيها بالاتفاق والبخت لا عن استيهال * وأما خسة الرياسة فهى التى يتسلط فيها المتسلطون على المدنيين باداء الاتاوة والتغريم لا على جهة أن تكون نفقة للحماة والحفظة ولا عده للمدينة على ما عليه الامر فى السياسات الاخر بل على جهة أن تحصل الثروة للرئيس الاول * فان جعل لهم حظا من الثروة كانت رياسة الثروة وان لم يجعل لهم حظا من الثروة كانت رياسة التغلب وكانوا بمنزلة العبيد للرئيس الاول * وأما جودة التسلط فهو التسلط الذى يكون على طريق الادب والاقتداء بما توجبه السنة * وهذا التسلط صنفان رياسة الملك وهى المدينة التى تكون اراؤها وأفعالها بحسب ما توجبه العلوم النظرية (والثانية) رئاسة الاخيار وهى التي تكون أفعالها فاضلة فقط وهذه تعرف بالامامية * ويقال انها كانت موجودة فى الفرس الاول فيما حكاه أبونصر * وأما وحدانية التسلط فهى الرياسة التى يجب الملك أن يتوحد

فيها بالكرامة الرياسية والا ينقصه منها شيء بان يشاركه فيها غيره وذلك يفيد مدنية الاخيار * واذا كانت أصناف السياسات معلومة عندنا فهو بين انا نستطيع أن نعرف الاخلاق والسنن التى تؤدى الى غاية كل واحدة من هذه السياسات وأن نعتمد في انفسنا التخلق بتلك الاخلاق والتمسك بالصنف من السنن التي نروم الاقناع فيها فانه انما تكون الاقاويل التى يحث بها على السنن مقنعة اذا كان المشيرون بها ذوى صلاح وحسن فعل * وأما بعد هذا فنحن قائلون فى الفضيلة والنقيصة والجميل والقبيح لان هذه هى التي يمدح بها ويذم * ومن أجل أنه يعرض كثيرا أن يمدح الناس والروحانيون بالفضيلة و باشياء غير الفضيلة وليس يعرض هذا في مدح هؤلاء فقط بل وفى مدح الاشياء المتنفسة وغير المتنفسه * والجميل هو الذي يختار من أجل نفسه وهو ممدوح وخير ولذيذ من جهة أنه خير والفضيلة هي ملكة مقدرة لكل فعل هو خير من جهة ذلك التقدير أو يظن به أنه خير * وأما اجزاء الفضيلة فالبر أى العدل العام والشجاعة والمروءة والعفة وكبر الهمة والحلم والسخاء واللب والحكمة وسائر الاشياء التي يمدح بها مما عدا الفضيلة فليس يعسر الوقوف عليها وفعل الاشياء التي هى خيرات على الاطلاق كذلك مما يمدح به ولذلك كان التعصب للاشياء التي تكسب المجد والمحاماة عنها قد يجعل المتعصب لها والمحامى عنها من أهل الفضائل التي لاتحصل للانسان الا بمجاهدة كبيرة للطبيعة مثل العفاف والشجاعة

وغيرهما والانعام على الغير اذا لم يستفد المنعم منه شيئا هو مما يمدح به ومن السرف أن لا يحتاج الانسان الى آخرين بل يكون مكتفيا بنفسه وقد ينبغي أن نأخذ في المدح والذم الامور القريبة من الفضائل والنقائص وهى النقائص التي قد توجد عنها أفعال الفضيله أو الفضائل التى قد توجد عنها أفعال النقائص * ومثال النقائص التي توجد عنها أفعال الفضائل فتوهم أنها فضائل العي الذى قد يكون عنه أفعال الحليم فيوهم به أنه حليم والبله الذي قد توجد عنه أفعال ذوى السمت فيتوهم بذلك أنه ذو سمت * ومثال ما يوهم به أنه نقيصة وليس بنقيصة ما يعرض للكبير الهمة من أن يتجافى عن الامور اليسيرة فيظن به أنه يغلط وينخدع وقد ينبغي أن يكون المدح بحضرة الذين يحبون الممدوح ومن المدح بالاشياء التي من خارج مدح الاباء وذكر مآثرهم ومدح المرء بما تسمو اليه همته من المراتب وانما يكون المدح على الحقيقة بالافعال التى تكون عن المشيئة والاختيار * وجودة البخت التي قيل انها السعادة على ما يراه الجمهور هي وسائر الاشياء الاتفاقية التي يمدح بها واحدة في الجنس وليست هي والفضائل واحدة بالجنس بل كما أن صلاح الحال جنس للفضيلة أعنى محيطا بها كذلك ما يحدث بالاتفاق جنس يحيط بالسعادة وهذان الجنسان يدخلان جميعا في باب المدح وفي باب المشورة * وينبغى أن يستعمل في المدح الاشياء التى يكون بها تعظيم

الشيء وتنميته وهو أن يخيل فى الشيء أنه بالقوة أشياء كثيرة وذلك اذا قيل أنه أول من فعل هذا أو أنه وحده فعل هذا أو أنه فعل في زمان يسير ما شأنه أن يفعل في زمان كثير فان هذه كلها انما تفيد عظم الفعل والذين شأنهم أن يتشبهوا بالممدوحين الذين في الغاية ويقيسوا أنفسهم معهم دائماً فقد ينبغى أن يشبهوا باولئك وأن

يجروا مجراهم في المدح وان لم يكونوا وصلوا

مراتبهم فان فضائلهم فى نمو دائم

ومقايسة الانسان نفسه

مع غيره لا تصح

الا من الرجل

الفاضل